

المحلية بالمحافظات وتوصي اللجنة العامة والأمانة العامة بالوقوف أمام توصياتها ودراساتها واتخاذ ما يلزم إزائها معالجة الإشكالات التي تضمنتها.

- توصي اللجنة الدائمة على استمرار تطوير التنظيم والبنية وبرامجه التنظيمية وسرعة استكمال بنائه الهيكلي من خلال تشكيل التكوينات الريفية على مستوى فروع (المحافظات والدوائر/ المديرات/ الهيئات الاستشارية/ مجالس الفروع)..

وفقاً للنظام الداخلي واللوائح الخاصة بهذه التكوينات والتي أقرها المؤتمر العام السابع.

- تؤكد اللجنة الدائمة على إرساء الممارسة الديمقراطية وترسيخ مبدأ العمل التكاملي في كافة تكوينات المؤتمر الشعبي العام

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية التمييز في الخطاب الإعلامي للمؤتمر الذي يجسد الأهداف والنطلقات في فكر الميثاق الوطني وترسخ قيم الوحدة والحرية والديمقراطية ويسهم في دعم مسيرة البناء والتطوير وإبراز المنجزات التنموية التي تحققت والإسهام الفعال وتضافر الجهود في تحقيق البرنامج الانتخابي لخمسة الأخ الرئيس والحكومة والمجالس المحلية وبما يعكس جهود المؤتمر الشعبي العام في تحقيق التنمية الشاملة وتجسيد قيم الوحدة الوطنية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومواجهة كل الأفكار الدخيلة على مجتمعنا وتوصي بتطوير وسائل الإعلام وتوفير الإمكانيات اللازمة لها.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع وبما يرسخ الوسطية والاعتدال وينسذ العنف والتطرف والغلط وإيلاء الأفضلية للوعي والإرشاد إهتماماً خاصاً وبما يعزز من دورها في تنمية الوعي الديني والقيم الأخلاقية والوطنية.

- تؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة الإهتمام بالأنشطة الفكرية والثقافية في أوساط المؤتمر الشعبي العام وبما يجسد مضماني الميثاق الوطني ومفاهيمه المتعلقة بالولاء الوطني والحرية والديمقراطية.

- تشيد اللجنة الدائمة بالخطوات العملية الخاصة بإعادة تأهيل معهد الحمايق للتدريب والدراسات والبحوث، وتؤكد على أهمية تنفيذ برامج المعتمدة للدورات التدريبية على مستوى المحافظات والديريات، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها.

- توصي اللجنة الدائمة بضرورة الإهتمام بالشباب ورعاية إبداعاتهم وتفعيل دورهم التنظيمي في التكوينات التنظيمية المختلفة من خلال خلق أنشطة تلمي إهتماماتهم وتعزز من قدراتهم العلمية والفنية وغيرها في مختلف المجالات.

- تؤكد اللجنة الدائمة على تفعيل الدور التنظيمي للمرأة في كافة التكوينات التنظيمية القيادية والقاعدية على مستوى المحافظات والديريات والدوائر والمراكز والجماعات التنظيمية، والإهتمام بتأهيلها وتدريبها بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية والديمقراطية

في مجال السياسة الخارجية، -

- تمنن اللجنة الدائمة المستوى المتقدم لسياسة بلاندا الخارجية التي رسم معالمها فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح من خلال سعيه الدؤوب لخلق علاقات متطورة مع مختلف دول العالم وبما يحقق للميمن دوراً متميزاً في المحيط الدولي والإقليمي وشريكاً فاعلاً في القضايا المصرية للمنطقة وتعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة على المصالح المشتركة والإحترام المتبادل واحترام المواقف الدولية وتعزيزاً لهذا النهج فإن اللجنة الدائمة -

- تشيد اللجنة الدائمة بالمستوى المتطور للعلاقة بين بلاندا ودول مجلس التعاون الخليجي، وتتمنن عالياً تلك الخطوات المتقدمة التي تم إتخاذها على طريق اندماج بلاندا ضمن مجلس التعاون الخليجي، وتقدر كل المواقف المتعاونة والداعمة لبلاندا من قبل الأشقاء في دول المجلس.

- تشيد اللجنة الدائمة بالتطور العملي الملحوظ بين دول تجمع صناعا وتطالب باهمية الترجمة العملية لكافة أهداف التجمع لما من شأنه خلق شراكة اقتصادية حقيقية على ارض الواقع.

- تشيد اللجنة الدائمة مطالبة بلاندا لدول العالم بضرورة مساعدة الشعب الصومالي لتجاوز محنته وتحقيق أمنه واستقراره.

- تابعته اللجنة الدائمة بقلق بالغ التفاعلات الأخيرة في فلسطين وليبان، وهي إذ تعبر عن أسفها الشديد لما وصلت إليه الأوضاع في البلدين الشقيقين فإنها تتأشد الشيعين الفلسطيني والليباني بضرورة تجاوز الخلافات الداخلية والعمل على وحدة الصف ورب الصعد والتصدي للعدو الخارجي وتعزيزي التحالف الوطني وتقويت الفرصة على العدو الصهيوني الرابغ في زعزعة عرى التلاحم الوطني للشعنين الفلسطيني والليباني، وتجدد اللجنة الدائمة دعوتها لحركتي فتح وحماس الفلسطينيتين إلى الأخذ بالبادرات العربية وعدم الخوض في الماضي والانفتاح إلى الحاضر وصنع المستقبل.

- تعبر اللجنة الدائمة عن أسفها الشديد لأوضاع التي آل إليها الشعب العراقي الشقيق وتجدد مطالبته بإيهاه الإحتلال ووقف الممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها، وتدعو كافة القوى السياسية إلى نبذ الخلافات والصراعات بما يحقق الأمن والاستقرار ويحفظ وحدة العراق الشقيق والأرض والإنسان.

- تشيد اللجنة الدائمة وقوف بلاندا إلى جانب السودان الشقيق بما يصون أمنه واستقراره ووحده وسلامة أراضيه.

- تدین اللجنة الدائمة كافة الأعمال والممارسات الإرهابية التي تعرضت لها بلاندا والتي كان آخرها العملية الإرهابية التي استهدفت السياح في محافظة سارب، والتي تضر بمصلحة الوطن العليا وحركة التنمية الاقتصادية وتدعو كافة القوى الوطنية وعامة المواطنين إلى التصدي حي هذه الأعمال الإجرامية جنبا إلى جنب مع أجهزة القوات المسلحة والأمن.

- تؤكد اللجنة الدائمة تعاون بلاندا مع الأسرة الدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف.

ختاماً: لقد برهن المؤتمر الشعبي العام أنه قادر على تلبية طموحات جماهير شعبنا اليمني العظيم رغم كل التحديات والمعوقات، ولذلك تؤكد اللجنة الدائمة في اختتام فعاليات دورتها الانتخابية الثانية على أهمية التلاحم الحي بين مؤتمرينا الشعبي العام وكافة جماهير الشعب لما من شأنه مواصلة مسيرة الخير والعطاء وتجدد العهد والوفاء لوطننا الثاني والعشرين من مايو المجيد.. الخلود للشهداء والعدرة والشموخ للثورة والجمهورية والوحد.

قال تعالى: «فَأَمَّا الرُّبُوبُ فَمَا جَاءَهُمْ مِنَ اللَّهِ أَمْثَلُ»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر عن الدورة الاعتيادية للجنة الدائمة

صنعا ٢٠٠٧/٨/٢٦



برامج تنفيذية وبالأخص ما يتعلق بشئون الطفولة والصحة الإنجابية والسياسة السكانية.

- تؤكد اللجنة على مواصلة الجهود الخاصة بالتنمية السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وتوفير الأجواء المناسبة للنشاط السياحي مع الإهتمام بالمنتجات السياحية الترفيهية والأثريّة في كل محافظات الجمهورية، وتشديد جهود الأجهزة الأمنية في منع المظاهر المسلحة وتثبيت يقيات وفواع المؤتمر الإلتزام بالإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذا الاتجاه.

- تؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة الإسراع في إصدار قانون حمل وحيازة السلاح ومنع المظاهر المسلحة في كل أنحاء الجمهورية.

في مجال المعهد العام والفني والمهني العالي: توصي اللجنة الدائمة بضرورة تطوير المناهج الدراسية والتربوية وفق أسس علمية مدروسة بما يجسد وحدة الفكر والعقيدة وترسخ مفاهيم الولاء الوطني في أذهان النشء والشباب ودمج مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج والمقررات الدراسية.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية الإشراف الحكومي على كافة المؤسسات والمدارس ومدارس تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد المهنية والفنية والجامعات الحكومية والخاصة وعدم السماح بتدريس المناهج البعيدة عن فكر الأمة ووحدة العقيدة والوطن.

- تشدد اللجنة الدائمة على ترسيخ مفاهيم الوسطية والاعتدال في أذهان النشء والشباب والإهتمام بالمراكز الصيفية وتطوير وتحديث طرق التدريس وتوفير كافة الوسائل التعليمية في عموم مدارس الجمهورية، والإهتمام بالكادر التربوي وإعادة تأهيله وتدريبه، والتأكيد على الإلتزام باللاء المعلي في مدارس الجمهورية والقضاء على المظاهر السلبية التي تسيئ إلى العملية التربوية واتخاذ كافة الإجراءات الفعّلية بتحديث التعليم، وإيجاد آلية عملية لتقييم الأداء ومحاسبة المعصرين.

- توصي اللجنة الدائمة بضرورة التوسع في إنشاء المعاهد الفنية في عموم محافظات الجمهورية والإهتمام بدمج التخصصات وتطوير وتحديث طرق التعليمية الكفوة والمهارات العلمية الحديثة بما يمكن المعاهد من تخريج القوى العاملة المتسلحة بالمعلم والعرفة وبما يلبي احتياجات سوق العمل.

- توصي اللجنة الدائمة بضرورة رصد مائة مائة مليون لتلقي بالبحر العلمي وتخدم الباحثين وتلبي مطالباتهم لتنفيذ مشاريعهم البحثية العلمية ووضع آليات عملية وإستراتيجية واضحة للارتقاء بمستوى البحث العلمي في بلاندا.

في مجال القترين،

- توصي اللجنة الدائمة باهمية رعاية المغتربين ومتابعة قضاياهم والعمل على حل مشاكلهم، وربطهم بالوطن، ومد جسور الاتصال والتواصل عبر وسائل الاعلام المختلفة والإهتمام بالمدارس التي توجد في المهجر، والعمل على تحديثها ومدها بالكادر التربوي والمنهج المدرسي الذي يعزز الهوية الوطنية ويعمق الارتباط بالوطن.

- ضرورة اطلاع المغتربين على الفرص الاستثمارية ومساعدتهم على حل المعوقات التي تقف في طريق عودة رؤوس أموالهم للإستثمار في الوطن والعمل على تقديم الخدمة اللازمة للمغترب وحل مشاكله

في المجال التنظيمي،

- أقرت اللجنة الدائمة تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة وأشدت بالجهود التي بذلتها اللجنة العامة والأمانة العامة خلال الفترة الماضية.

- أقرت اللجنة الدائمة تقرير هيئة الرقابة التنظيمية المقدم إلى الدورة وتؤكد على أهمية الأخذ بما جاء فيه وتنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في التقرير للنهوض بمستوى العمل التنظيمي في كافة التكوينات والهيئات والأطر التنظيمية.

- تفوض اللجنة الدائمة اللجنة العامة والأمانة العامة بمراجعة النظام الداخلي للمؤتمر وإجراء التعديلات اللازمة التي تتوافق مع المستجدات والتغيرات السياسية والتنظيمية وبما يستوعب الملائحة اليدانية التي استخلصت أثناء العمل الميداني.

- تمنن اللجنة الدائمة الجهود المتميزة لأمانة العامة وقطاعات اللجنة المتخصصة وفروع المؤتمر في المحافظات والدوائر والمديريات وقيادات وأعضاء المؤتمر وأنصاره ومشاركاتها الفاعلة أثناء الانتخابات الرئيسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر من العام الماضي، وتهيب بكافة التكوينات التنظيمية للعمل بكل جد واجتهاد استعداداً لخوض الاستحقاق الانتخابي القادم المتعل في الانتخابات البرلمانية الرابعة مجلس النواب في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩ وتوجه كافة التكوينات والقيادات التنظيمية بالإعداد الجيد والتميز وبذل الطاقات والجهود في نجاح الانتخابات البرلمانية القادمة.

- تشيد اللجنة الدائمة بالجهود الوطنية التي بذلتها اللجنة العامة والأمانة العامة الهادفة إلى الارتقاء باللاء التنظيمي والسياسي والإعلامي، وتؤكد على أهمية تنفيذ الخطط والبرامج وفق آلية موحدة والتنسيق والتخطيط بما يكفل عدم التداخل في الاختصاصات والمهام.

- تؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة إرساء مبدأ الشواب والعقاب داخل التنظيم من خلال التقييم العادل والنصف مستوي الأداء والانضباط والإلتزام في إطار التكوينات والقيادات والأعضاء في مختلف الفعاليات والمراحل وتوصي اللجنة العامة والأمانة العامة بإعداد الآليات والوسائل التي تكفل تنفيذ ذلك

- تشيد اللجنة الدائمة بجهود الإعداد والتنظيم والمشاركة الفاعلة والشفافية العالية والمستوية التي شهدتها الاجتماعات الاعتيادية للجان الدائمة

الكهربياني في مختلف محافظات الجمهورية.

- تبارك اللجنة الدائمة وتتمنن خطوات الكومة بتخصيص نافذة واحدة للإستثمار وتؤكد على تطوير آلياته وتسهيل كافة الصعوبات التي تواجه المستثمر والعمل على ديمومة تقديم الفرض الاستثمارية والإهتمام بقطاع السياحة والثروة السمكية باعتبارها موارد اقتصادية متجددة.

- أكدت اللجنة الدائمة على أهمية تكثيف الجهود لتطوير المناطق الصناعية والتجارية والقامة الصناعات التحويلية والإستخراجية كتيبة العمالة.

- تتمنن اللجنة الدائمة جهود الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الإختلالات السعوية وتؤكد على ضرورة اضطلاع كل الجهات المعنية بتنفيذ البرنامج الانتخابي لخمسة الأخ الرئيس.

- أوصت اللجنة الدائمة بضرورة الإسراع في وضع آلية عملية لتنفيذ المشاريع المتعددة ومنع التعاقب في المقاويل والشركات التي ثبت فشلها.

- حثت اللجنة الدائمة على ضرورة استمونة أموال صناديق التقاعد في إستثمارات مضمونة وإتاحة تسهيم في إيجاد فرص عمل وحل مشاكل الإسكان وبما يرضي تلك الأموال ويساعد على إلتزامات الصناديق تجاه المستفيدين.

## إدانة المواقف غير المسؤولة

## لبعض شركاء العمل السياسي

## إزاء المساس بالثوابت

## الإعداد المبكر للانتخابات

## النيابية وفق رؤية تجسّد

## تطلعات أبناء الشعب

## والاستفادة من التجارب

- تؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة تفعيل أداء جهاز الموصفات والمقاييس وحماية المستهلك ومنع بيع السلع المغشوشة والمنتهية والمهربة.

- تؤكد اللجنة على مواصلة الجهود الخاصة بتقنين استخدام المياه والحفاظة على واستخدام طرق الري الحديثة، مع ضرورة استكمال بناء السدود والحواسخ حفاظاً على هذه الثروة الهمة.

- تؤكد على أهمية المحافظة على البيئة ومنع التلوث البيئي وأتعامد برامج التوعية حول البيئة في كل الوسائل الإعلامية والمدارس والجامعات والتكوينات والشبابية.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية استكمال البنية التحتية في المجال الصحي ورفع مستوى أداء الخدمات الصحية في كل المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأجهزة الطبية اللازمة لها والتركيذ على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة برفع كفاءة الكادر الطبي والصحي في كل أنحاء الجمهورية مع الإهتمام بتشييد الرقابة على الأدوية والتأكد من سلامتها ومنع بيع المغشوشة منها والمهربة.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية تشديد الرقابة المستمرة على المستشفيات والعيادات الخاصة وفق القواعد الطبية والضوابط المعتمدة من وزارة الصحة، مع أهمية الإسراع في إصدار قانون التأمين الصحي والاجتماعي.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب عبر

## رعاية حرية الرأي

## والتعبير والاهتمام بأوضاع

## الصحفيين وحمائهم

## مواجهة النزعات

## والتعصبات التي

## تستهدف وحدة الوطن

ضرورة الإسراع في تشكيل هيئة المناقصات والمزايدات وترتيب الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

- تتمنن اللجنة الدائمة الخطوات الجادة التي تم القيام بها في إطار الإصلاحات القضائية وفي مقدمتها إعادة هيكلة وتشكيل مجلس القضاء الأعلى واختيار رئيسه من السلطة القضائية، وتؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث آلية القضاء وترسيخ استقلاليتها وبما يمكنه من إرساء العدل وضون الحقوق والحرثيات وترسيخ الأمن والاستقرار ومنع أي تلاعب من أي كان فالجميع أمام القضاء متساوون.

- تؤكد اللجنة الدائمة إيلاء القطاعين الزراعي والسمكي الأولوية في إهتمام الحكومة وذلك بالاستمرار في تنفيذ برامج التنمية الزراعية والريفية والتوسع في تنفيذ شبكات الري الحديثة وتوفير الأدوات والآلات الزراعية ووسائل الاصطيد وبفروض ميسرة وتخفيف أعباء الفروض وتوفير مخازن التبريد والمعدات الخاصة بمراكز التجميع والخرن والتسويق وتنفيذ المشروعات للمرة للخل.

- تبارك اللجنة الدائمة الجهود الحكومية لإنشاء المناطق الصناعية والتجارية وتنفيذ مشاريع الصناعات التحويلية والإستخراجية كتيبة العمالة التي تضمنها برنامج الحكومة في مجال الثروات المعدنية، لما لذلك من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في زيادة الدخل القومي.

- تمنن اللجنة الدائمة توجيهات فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح الخاصة بضرورة تطوير وتحسين أداء مختلف مؤسسات وقطاعات الدولة والعمل على تطوير وتحسين الإدارة الحكومية ورفع كفاءة أجهزتها وإنهاء حالة التناخل والتكرار في الاختصاصات ومراجعة هيكلها التنظيمية والوظيفية وتطوير تشريعاتها ونظمها وآليات عملها وتشديد فئقاتها ووضع النظم والأليات الفاعلة في متابعة وتقييم أدائها وميعة يضمن حصول المواطنين والمستثمرين جميعاً والمتعاملين معها على خدمات عالية الجودة وبيجارات ميسرة وشفافة وخالية من المعوقات والعراقيل.

- أكدت اللجنة الدائمة على ضرورة تطوير النظام المصرفي، من خلال إيجاد التشريعات التي تمكن المستثمرين الأجانب من الإستثمار في مجال البنوك وإعادة النظر في السياسة المتعددة بما يتفق مع متطلبات الإستثمار والإشراف على تنفيذها وحل أي عوائق تحول دون ذلك باعتبارها مهمة أساسية ينبغي أن تعطها الحكومة الأولوية القصوى.

- تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار التطورات المتسارعة للارتفاع العالمي للأسعار ومحاسبة المتلاعبين بأقوات الناس، وإيجاد آلية دائمة ومستمرة لتوفير كافة المواد الغذائية والبحث عن مصادر جديدة لتحقيق الأمن الغذائي وإيجاد احتياطي آمن ودائم لتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية، وأشدت اللجنة الدائمة على ضرورة إظهار قائمة الأسعار والإلتزام بما جاء فيها وعلى الأجهزة الحكومية المتابعة المستمرة لتنفيذ قراراتها التي تخدم المواطنين وتمس حياتهم اليومية والعمل على محاسبة المتسببين في إحداث الأزمات في المواد الغذائية وضبطهم وتقديمهم إلى العدالة.

- أشادت السجة الدائمة بتوجهيات الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الخاصة بتحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والتقاعدین وإطلاق المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والرتبات، وشددت على أهمية الإستفادة من الإحصائيات وتلافي السلبيات التي ظهرت أثناء تطبيق المرحلة الأولى من الإستراتيجية ومراجعة قانون ضريبة الدخل واتجاه نحو كل ما يخدم الموظف ويحسن من مستواه المعيشي، والعمل على الإستمرار على تأهيل وتدريب الكوادر الأرابية بما يمكنها من التعامل مع التقنيّة المعاصرة بفعالية واقتدار.

- تشيد اللجنة الدائمة بالجهود الكبيرة التي بذلها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في معالجة أوضاع المتقاعدين وكل من أسهم في ذلك وتؤكد على أهمية اضطلاع أجهزة الدولة واللجان المكلفة بالإسراع في حل القضايا وما تبقى منها وفق النظام والقانون.

- شددت اللجنة الدائمة على أهمية الإسراع في تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بشأن التوسع في توليد الطاقة الكهربائية وتخصيص مليار دولار للكهرباء لما من شأنه القضاء على حالة عجز التيار



تعبر اللجنة الدائمة عن أسفها الشديد تجاه تلك المواقف المتخاذلة وغير المسؤولة لبعض شركاء العمل السياسي إزاء بعض القضايا التي تفتعلها بعض الجهات أو الأفراد او الجمعات بهدف محاولة المساس بالثوابت الوطنية أو السعي إلى خلق نوع من الفوضى والإرباك لإعاقة مسيرة البناء والتنمية والحاق الضرر بالوحدة والنسيج الاجتماعي لشعبنا، وتؤكد أن المؤتمر الشعبي العام ومعه كل القوى الشريفة كان وسيظل حريصاً على دحر كل تلك الإمارات وفضحها والوقوف أمام كل من تسول له نفسه المساس أو العبث بمقدرات وانجازات شعبنا اليمني العريق. - تشيد اللجنة الدائمة بالجهود الكبيرة والدور العظيم الذي بذلته كل تكوينات المؤتمر في الانتخابات الرئيسية والمحلية ٢٠٠٦م وتؤكد على ضرورة الإعداد والتجهيز المبكر للانتخابات النيابية القادمة بما يكفل التقاطي معها وفق رؤية تجسد تطلعات أبناء الشعب لتحقيق الأهداف المنشودة والإستفادة من التجارب السابقة.

- تمنن اللجنة الدائمة النتائج الإيجابية للمؤتمر المنحني الذي انعقد في لندن في الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، ومؤتمر استكشاف الفرض الإستثمارية الذي انعقد في العاصمة صنعاء في ابريل ٢٠٠٧م، وأكدت على الحكومة مواصلة الجهود في سبيل تنفيذ مقررات مؤتمر لندن للمانحين والمتابعة المستمرة من أجل الترجمة العملية لتأهيل اقتصاد اليمن من أجل إدماجها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

- تمنن اللجنة الدائمة عالياً دور القوات المسلحة والأمن وكل الشرفاء من الوطن في التصدي للفتنة والإرهاب والتمرد الذي قاده المتطرف الحوئي في بعض مديريات محافظة صعدة، وشددت على أهمية إغلاق هذا الملف واتخاذ الخطوات العملية لإنهاء آثار ذلك التمرد ومعالجة الأضرار الناجمة عنه، وتؤكد على أهمية مواصلة الإنتشار الأمني في أرجاء الوطن وفرض هيبة الدولة والتصدي بقوة وحزم لكل من تسول له نفسه المساس بالسيادة والوحدة الوطنية.

إن اللجنة الدائمة إذ تعبر عن أسفها الشديد لما لجأ في الميدان الصاندر عن اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي اليمني حيال القضايا الوطنية الراهنة التي حاولت فيه بعض قيادات الحزب الإشتراكي اليمني المازومة للمساس بالوحدة الوطنية، والتي عبرت فيه هذه القيادات عن موقفها العدمي العدواني المؤسف والمتصادم مع نوايت الشعب المنتمنة بالجمهورية والثورة والوحد، وإن تكرار تلك اللغة الكفّة والأستئولة عن مسائل حاولوا أن يصبغوها صبغة شطرية، يستنكر الوطنيون الخلقون إلتئامها للحزب الإشتراكي اليمني الذي يحاول البعض فيه أن يقرم الحزب ويجعله شطريا وهو في حقيقة الأمر من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام، حزب وطني ولدى قواعد وكوادر القدرة الكاملة للدفاع عن وحدونته.

إن الذين اثروا وصاغوا بيان اللجنة المركزية إنما يعبرون عن موقف مؤسف ومازوم يحاول فيه البعض تجيير أفعالهم وروايم المازومة على حساب الوطن اليمني وجماهيره الوجودية الوطنية العظيمة.

وان تلك الأفكار الشطرية الإعتزالية التي يحاولون أن يروجوا لها ما هي إلا إمداد لشبكة المؤامرات الإقليمية والدولية التي تستهدف اليمن ووحدته واستقراره، وهم يدركون إدراكاً كاملاً أن من يلعب بالنار سيحترق بها، وفي هذا المقام فإن اللجنة الدائمة تؤكد على أهمية مساعدة قواعد الحزب الإشتراكي وانقادته من أولئك الذين يحاولون تمزيق أفعالهم الحزبية عبر مراكزهم القيادية في الحزب.

إن اللجنة الدائمة إذ تلفت النظر إلى تجمع الأحزاب في اللقاء المشترك حول ما يجري تحت مظلة هذا التجمع من خروج على الثوابت الوطنية المطلقة وعليهم أن يدركوا أن المعارضة مطلوبة ومقبولة في إطار الثوابت والجمهورية والوحدة، والعقيدة، والشريعة الدستورية.

يؤكد المؤتمر الشعبي العام على تحمّله المسؤولة التاريخية للدفاع عن الوحدة والسلام الاجتماعي مع القوى السياسية الوطنية الشريفة وأن تسميم الحياة السياسية عن طريق تزيف الوعي واستغلال حاجات الناس ومطالبهم التي يدرك المؤتمر الشعبي الوطن أهميتها ما هي إلا محاولة لغرس بذور الفتنة والتمزق واقتتال الأزمات.

لقد لاحظت اللجنة ما تفرزه بعض التوجهات الذاتية الخاصة من جماعات ليس لها أية صلة بالمقاصد الشعبية والتوجهات الوطنية إذ أنتجت جماعات لها طابعها المنحوي الفعلي الذاتي في محاولة لإربان تشكيلات وقيادات تسيئ إلى تكديف مصالحها الوطنية ومحاولة التفتيت والإساءة لأحد القوى الوطنية والشعبيك المبصرة الديمقراطية الوجودية في إطار بحث هذه الجهات عن أدوار هيمية ذات صلة وثيقة بالتعصبات الاجتماعية المتخلفة، وكل ذلك يجري خارج إطار الشرعية الدستورية والقانونية ويحمل شكلاً من أشكال الصلات الخارجية المشيوبة.

إن اللجنة الدائمة تؤكد على ووقوفها ضد مثل هذه التشكيلات والتجمعات الضارة بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وإنما إذ تدعو جميع أعضاء المؤتمر ومناصريه والمواطنين الشرفاء إلى أن يلقوا وقفة مستنولة وبحزم وجديّة كاملة تجاه هذه الأشكال التي تعمل خارج إطار الشرعية القانونية وتشكل منخاضات ميوودة لا صلة لها بالعملية الديمقراطية أو ممارستها.

ثانياً في مجال التنمية

والإصلاحات المالية والإدارية،-

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يحتفل بالذكرى (٢٥) لتأسيسه يؤكد أن تلك الإنجازات والتحويلات التي تم تحقيقها في مختلف المجالات في ظل قيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، إنما تؤكد قدرته العالية على مواكبة التطورات واستلهايم التطلعات والأمال الوطنية لكل أبناء الشعب اليمني العريق والعمل على تحقيقها، وفي هذا الصدد فإن اللجنة الدائمة:

- تؤكد على الحكومة ضرورة الإسراع في تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح بشأن تحقيق الأمن الغذائي وفق إستراتيجية وبرنامج زمني يكفل الإحتفاء الذاتي من الحبوب من خلال العمل على حماية الأراضي الزراعية وتشجيع واستغلال زراعتها لإنتاج الحبوب بكل أنواعها وإيجاد القوانين التي تمنع زراعة القات في الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، وضمان وجود مخزون إستراتيجي من الحبوب وكس الإحتكار.

- تشيد اللجنة الدائمة بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتعبر ذلك خطوة مهمة للإضطلاع بدورهم الوطني في ملاحقة قضايا الفساد والمفسدين، وتدعو كل الأجهزة المعنية والجهات إلى تقديم العون لهيئة حتى تتمكن من القيام بدورها في اجتثاث آفة الفساد وردع المفسدين وتقديمهم إلى العدالة.

- تشيد اللجنة الدائمة بالخطوات المتسارعة التي تم إتخاذها للحفاظ على المال العام وفي مقدمة ذلك إصدار قانون المناقصات والمزايدات وتؤكد على